ردها عامها من تبديل اللبن ان كان الحيوان مأكولا
ويثبت بالتصرية في الرد بتعيير وجه الجارية ونسويد
الشعر ونحوهما ويلزم البايع ان يخبر في بيع المرابحة
بالعيب الذي حدث عنده فيقول اشتريته بعشرة
مثلا لكن حدث عندي العيب الفلاني وان يبين
الاجل **فصل** بيع الثمره وحدها على الشجرة ان كان قبل
بدو الصلاح لم يجز الا بشرط القطع وان كان بعده جاز
مطلقا وبدو الصلاح هو ان يطيب اكله وان باع
الشجره وثمرتها جاز من غير شرط القطع والزرع
الاخضر كالثمره قبل الصلاح لا يجوز الا بشرط القطع
وبعد اشتداد الحب يجوز مطلقا ولا يجوز بيع الحب
في سنبله ولا الجوز واللوز والباقلا الاخضر في القشرين
فصل المبيع قبل قبضه من ضمان البايع فان تلف
او اتلفه البايع انفسخ البيع وسقط الثمن وان
اتلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون اتلافا قابضا
ولو اتلفه اجنبي لم ينفسخ بل تخير المشتري بين
ان يفسخ فيغرم الاجنبي القيمه للبايع او يجيز و
يعطي الثمن ويغرم الاجنبي القيمه واذا اشترى
شيأ لم يجز ان يبيعه حتى يقبضه لكن للبايع اذا
كان الثمن في الذمه ان يسأبه حتى يقبض كل ان

بيع

بيع بدراهم فيعتاض عنها ذهبا او ثوبا ويخوز الى وقت
فيما ينقل النقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد
التناول مثل الثوب والكتاب وفيما سواهما التخليه
مثل الدار والارض فلو قال البايع لا اسلم المبيع حتى
اقبض الثمن وقال المشتري لا اسلم الثمن حتى اقبض
المبيع فان كان الثمن في الذمه الزم البايع التسليم
اولا ثم يلزم المشتري بالتسليم وان كان الثمن معينا الزما معا
بان يوما فيسلما معا ثم العدل يعطف كل واحد حقه
فصل اذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيته
بان قال البايع بعتك حالا فقال بل بموجل او قال بعتك
بعشره فقال بل بخمسه او قال بعتك بشرط الخيار فقال
بل بلا خيار وما اشبه ذلك وما اشبه ذلك ولم تكن
ثم بينه تحالفا فيبدأ البايع فيقول والله ما بعت
بكذا ولقد بعت بكذا ثم يقول المشتري والله ما اشتريت
بكذا ولقد اشتريت بكذا وهي بمين واحده يجمع فيها
بين نفي قول صاحبه واثبات قوله ويقدم النفي
فاذا تحالفا فان تراضيا بعد ذلك والا فيفسخانه
او احدهما او الحاكم فلو ان المتبايعين ادعى احدهما
شيأ يقتضي ان البيع وقع فاسدا وكذبه الاخر

Copyright King Saud University